
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية







إشكالية التحقيب ـ العصر الوسيط أنموذجا ـ

رشيد اليملولي
باحث في التاريخ
الوسيط ـ المملكة المغربية

يثير التحقيب التاريخي العديد من الإشكالات المتعلقة بأسسه المعرفية و المنهجية و مفاهيمه و مضمونه ، إذ يتجاوز مسألة التقسيم ، و ينتقل من مستوى تحديد المعالم و المحطات الحضارية و سماتها ، إلى تأويل التاريخ وفق مرجعية الفاعلين و منطق العصر الذي قد يؤسس لمسألة القطيعة بمعناها العلمي بين حقبه و مراحله ، أو يؤسس للاستمرار و الانسيابية ضمن المراحل نفسها .

غير أن هذا التحقيب لا يقطع مع إشكال يلازمه و يلتصق بحقيقته بمعناها التاريخي ، و هي تغير الفاعلين و طبيعة نظرتهم لزمنهم الخاص [111] ، مما يجعل من عنصر الوحدة و الانسجام التام خاضعين لتقلبات الزمن التاريخي و الوقائع و الظواهر المرتبطة به ، ما دام مدلول الحضارة أوسع من أن يحصر في حقب و عصور ، لذلك تتباين التحقيبات ما بين التي تعنى بالحوادث ، و التي تؤرخ بالظواهر و الثالثة التي

---

[111] ـ عبد الحميد هنية ، حول التحقيب التاريخي ، مجلة أسطور للدراسات التاريخية ، ع 3 ، يناير 2016، ص 224.

تعتمد السلالات و الأجيال [112] ، و هو ما يشي بصعوبة العملية خاصة و أن المنظومة المعيارية خاضعة لآلية الزمن و تغيراته ، و لا تمتلك ناصية التماسك و الاستقرار و الشفافية [113] ، بعد أن ترسخ في الأذهان تلازم التحقيب بحيوية و سخونة الظواهر ، دون الالتفات إلى المجالات المهمشة و غير الحيوية ، ؛ فغياب المقياس العلمي و الكوني الصارم للتحقق الذي يتعالى على الملابسات الظرفية [114] ، يجعل من العملية ـ التحقيبية ـ جملة من الإسهامات المتوالية و كذا العقبات التي أعاقت تراكمها [115] ، بمعنى أنه ليس عملية خالدة ، بل هو في عمقه تاريخ تجدد القراءة و في الآن عينه ظهور المعطيات الجديدة التي تغني و تلغي و تنحت وتقيم حقبا أخرى ، لا تتكرر نسخها و صيرورتها أوسع من اختزالها أو تصورها ، فقد تتوسع و تمتد و تغتني في فترة ، و قد تتقلص و تضمر و تدفع لإعادة المراجعة و التصويب ، بالقدر الذي تجعل من أخرى لحظة منتجة قابلة للعطاء و التفسير [116] ، إذ الزمان التاريخي زمان متصل اتصال حلقات الحضارة و اتصال تقدمها المتواصل من البسيط إلى المعقد و من الأقل نضجا إلى الأكثر نضجا [117] .

بناء على الطابع الإشكالي المميز لمفهوم التحقيب ؛ نحاول في هذا المجهود الاقتراب من وحدة الزمن الوسيط و في جناحه الغربي ، و رصد بعض ملامحها وفق منحى يسعى ربط التحقيب ببعض الأسس المرجعية ، و ما تثيره من قضايا إشكالية .

لا زال مفهوم العصر الوسيط [118]محفوفا بالكثير من التحفظات التي تطال فلسفته الزمنية و مضمونه التاريخي [119] ، حيث أن توظيفه يقوم على محاكاة النموذج الرباعي الفرنسي (قديم ـ وسيط ـ حديث ـ معاصر) ، و يعمل على إلحاق الخصوصية التاريخية للمنطقة الغربية من العالم الإسلامي بالمركزية الأوربية و التصور المرتبط بها ، هذا " التنميط " قد يدل على الارتماء في أحضان تحقيب لا يعير القيمة الحضارية للمجال موضوع الدراسة ، و يقحمه قسرا في بوثقة حقبة زمنية لا تعنيه من حيث الانتماء و الهوية و الوحدة الحضارية ، هذا ما يعكس غياب التجديد على مستوى تقديم تحقيب بديل [120] ، يستقي أهميته من بعد ابستمولوجي يرتكز على التصنيف أو التصنيفات التي صاغها الفاعلون في محيطهم المحلي على مر الزمان بدراستها و فحصها و مساءلتها [121] و بالتالي الإسهام في بناء القيم الذاتية من

---

112 ـ محد الطاهر المنصوري ، منطق التحقيب التاريخي ، مجلة أسطور للدراسات التاريخية ، ع 3 ، يناير 2016، ص 227.

113 ـ جيوفاني ليفي ، استعمالات البيوغرافيا ، ترجمة محمد الطاهر المنصوري ، مجلة أسطور للدراسات التاريخية ، ع3 ، يناير 2016، ص 35.

114 ـ بناصر البعزاتي ، حول البداية التاريخية للعلم ، ضمن منشورات كلية الآداب الرباط 1997، ص 13.

115 ـ توماس كون ، بنية الثورات العلمية ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، ع 168 ، 1992، ص 30 .

116 ـ كمال عبد اللطيف ، صعوبات الاستعمال المنهجي للمفاهيم ، ضمن إشكاليات المناهج في الفكر العربي و العلوم الإنسانية، ط2 ، افريقيا الشرق ، 2001، ص 63.

117 ـ سالم يفوت ، الزمان التاريخي ، دار الطليعة بيروت 1991، ص 17.

118 ـ حول المرتكزات التاريخية و المعرفية لمفهوم العصر الوسيط يرجى الاطلاع على :
ـ محمد ناصر الحداد ، مصطلح العصور الوسطى ، مجلة جامعة الناصر ، ع 4، يوليو ـ ديسمبر 2014.

119 ـ استعمل العصر الوسيط في العمل الجماعي المسمى تاريخ المغرب تحيين و تركيب ص 143 ، للدلالة على الفترة الزمنية التي تشمل الأحداث المميزة لما بين سقوط الامبراطورية الرومانية و ظهور النهضة ، و على الرغم من التحفظات التي عبر عنها العمل و إن لم تفسر ، فإن الإشكال لا زال قائم الأركان ، و ما قد يشفع لهذا الرأي هو أن الفترة المسماة العصر الوسيط سواء في صيغتها الأوربية أو تلك المتعلقة بالغرب الإسلامي هو إعادة قراءة و تصويب الصورة التي تختزل هذه الفترة فقط في صيغتها الظلامية من خلال إبراز إسهاماتها الحضارية .

120 ـ عبد الأحد السبتي ، نظرات حديثة في تحقيب تاريخ المغرب ، مجلة أسطور للدراسات التاريخية ، ع3 ، يناير 2016، ص 248.

121 ـ عبد الحميد هنية ، حول التحقيب التاريخي ، ص 226.

موقع القوة و الإضافة الدالة علميا و فلسفيا و ثقافيا ، خاصة و أن العصور الوسطى باعتبارها ذات هي جغرافي ـ زمني خاص و امتداده الجغرافي يفتح الباب أمام أسئلة كثيرة [122]

إن الوحدة أو العنوان الذي تلتقي عنده الأبعاد الثلاثة الزمان و المكان و المدلول [123] ، هي التي تزاوج في بناءها بين القدر الكافي من الأيام و حركة الأثمنة و الأجور و التطورات الديمغرافية [124] ؛ بمعنى بناء المعالم الزمنية في بعدها الحضاري (القيم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية) و الجغرافي [125] ، و الإيمان بأن القوانين التي تحكمها متغيرة بالضرورة ، و لا تخضع لمقياس أو زمن ثابت [126] ، إذ أن منطقه متعرج يخضع للتباين و الاختلاف و التشعب الذي لا يمكن التنبؤ به ، و إن كان في سيره خاضعا لفكرة تحركه [127] ، و قد يتغير هذا التحقيب بناء على التحول في المعطيات التي صاغته ، أو في ظهور تصورات و مناهج جديدة توسع من دائرة القراءة و التأويل ، بيد أن الجهود الرامية إلى تحديد نموذج إرشادي (براديغم زمني) ليست قاصرة على تحديد ثوابت عامة و مقاييس نوعية ، بل على استبطان روح منهجية تؤمن بأن مقومات و عوامل البناء ، هي عوامل هدم أيضا [128] ، تنتظم في بطء شديد حسب خطوط زمنية مختلفة و متعددة تسير من الثابت إلى الحدث القصير [129] ، و ترفض اعتباره ـ أي الحدث ـ موضوعا للمعرفة التاريخية بقدر ما ترى في إدراجه ضمن ضرورته التاريخية و حركيته الاجتماعية أس العملية التاريخية [130] ، و أنه غير قابل للفهم ما لم يبحث له عن سياق ضمن أبنية شاملة تدخل في الاعتبار السياسي و المجتمعي و الجغرافي ، فإنه يظل عاجزا عن الوقوف على معناه الحقيقي [131] و إن كان هذا العمل يقتضي مجهودا علميا مضنيا بفعل تعقد الحياة الاجتماعية الذي يزيد من عملية الإدراك ذاتها [132] .

إن إدراج و إقحام الخصوصية الحضارية [133] في قالب يوحد الشعوب و الثقافات و التواريخ ، يعني الارتماء قسرا في تحقيب مفروض تأسيا بمنطق الغالب و المغلوب ، و تفيد " غياب " جهود علمية ترمي طرح بدائل تحقيبية قادرة على تقديم مشاريع " بديلة " تسهم في المعرفة و الذكاء الكونيين .

إن تحديد مفهوم العصر الوسيط لا يتوقف فقط عند ما ألمحنا إليه سابقا ، بل يخص إطاره و روافده المرجعية ، التي بإمكانها أن تسند القول و تدعمه ، فعلمية التاريخ تتجاوز المعرفة المتعلقة بما حدث و

---

[122] ـ آلان بورو ، العصور الوسطى ، ترجمة محمد ناصر الحداد ، مجلة جامعة الناصر ،ع4، يوليو ـ ديسمبر2014، ص 23، 25.
[123] عبد الله العروي ، مفهوم التاريخ ، ج2 ، ط3 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 1997، ص 251.
[124] Braudel : écrits sur l'histoire(1)Flammarion ;Paris1969 . p 48 .
[125] Ibid p 24
[126] ـ أناتولي راكيتوف ، المعرفة التاريخية ، ترجمة حنا عبود ، ط1، دار دمشق للطباعة و الصحافة و النشر ، 1989، ص 218.
[127] ـ مهدي عامل ، مقدمات نظرية ،القسم الأول ، دار الفارابي 1978، ص 8.
[128] ـ توماس كون ، بنية الثورات العلمية ، ص 63 - 111.
[129] ـ فيرناند بروديل ، تكويني كمؤرخ ، ترجمة محمد حبيدة ، مجلة أمل ، س2 ، ع 2، 1992، ص 114.
[130] ـ مهدي عامل ، في تمرحل التاريخ ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت 2001، ص 24.
[131] ـ سالم يفوت ، الزمان التاريخي ، ص 46.
[132] ـ أناتولي راكيتوف ، المعرفة التاريخية ، ص 60.
[133] ـ نستعمل الخصوصية بالمفهوم العلمي الذي لا يعني التنميط ، و ترفض التموقع و التقوقع ضمن الإطار الخاص ، و لكن تحاول إيجاد موطئ نوعي في سلم الحضارة الإنسانية .

كيف ، و لماذا حدث إلى معرفة الطريقة التي ظهر بها التعرف على ما حدث (الأسطغرافيا) [134] ، و تتعلق أولى الإشكالات بتدوين الخبر في الزمان باعتباره المشكل الرئيس الذي واجه المؤرخ العربي سواء تعلق الأمر بالتاريخ الدوري أو الرجعة الزمنية أو الدورة السياسية أو الإحياء القدسي [135] ، إذ أن غالبية المنتوج التاريخي الإسلامي كتب بإيعاز من السلطة بغرض العبرة أو الاستئناس ، و في أحسن الحالات كتب بعيدا عن سياقه الخاص و ظرفيته الزمنية ، ليغدو تأويلا فيه من الاقصاء و التهميش و التغاضي و الإضمار و الانتقاء ، مما يجعل من قراءته قراءة علمية واجبا معرفيا ، و في هذا وجاهة من حسب أن حضارة الإنسان العربي حضارة رواية تنتصب فيها الفنون الزمانية على حساب الفنون المكانية التي تعتمد النقل و السماع و الذاكرة [136] ، فليس بالإمكان في هذا المقام إلا التسلح بقدر كاف من المعتقدات النظرية و المنهجية المتكاملة التي نستطيع بوساطتها الاختيار و التقييم و النقد .

إن النظر إلى الأسطغرافيا التاريخية على اختلاف مشاربها و أنواعها (حوليات تاريخية - جغرافيا - نوازل - تراجم - طبقات - فقه - آداب سلطانية) نستشف منها خيطا إشكاليا ناظما لها ، يمتد إلى " عرقلة " التحقيب و تسطير خصوصياته العلمية ؛ فالنص التاريخي يعنى بثبات القالب المنهجي و تكرار المعايير المرتبطة به ، و النظام المستمد منه ينظر إلى مختلف الظواهر سواء كانت طبيعية أو بشرية أو ثقافية نظرة ثابتة و قارة ، و الإيمان أن القوة هي الحق و القتل و التشويه ، بل إن التاريخ ليس له من فائدة سوى إبراز خبر السيف في مواجهة الردة و الفتنة و العصيان و الضلالة [137]، و تقسيم الأحداث و تبويبها وفق ما تراه السلطة خيرا ، و يرفل في نعيمها و ايديولوجيتها ، قد تتغير بموجبه الأسماء و الشخصيات و المعارك و لا تتغير الرؤية و المنطلق المنهجي [138] ،و حقيقة هذه النصوص على اختلافها هي استيعاب و تحوير و تحويل لنص سابق و إدماجه بوعي أو عن غير وعي في سياقات تبريرية أو تسويغية ؛ لذا فالوثائق المعروفة تاريخيا لا تعد حاملة للتاريخ " الحقيقي " ، و من هنا وجب فحصها و تنقيتها من الشوائب و معالم الطمس ، حيث لا يوجد نص مرجعي وحيد حول حدث أو ظاهرة ما [139] .

بالمقابل لا تقدم النوازل معطيات و أحداث آنية ، حيث تصف وضعيات تتعالى على الزمن و الشخصيات [140] ، و تقدم تصورا " بروديليا " للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية عبر افتراض ضمني يؤكد وجود شبه ركود في هذه البنيات [141] ، و يكفي دليلا على ذلك مصنف المعيار المغرب للونشريسي (ت 914 هـ / 1508م) و الذي يغطي مساحة زمنية تمتد من القرن الثالث الهجري / التاسع الهجري إلى مطلع القرن

---

134 - أناتولي راكيتوف ، المرجع السابق ، ص 139.
135 - رضوان سليم ، نظام الزمان العربي ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006، ص 16 .
136 - أحمد السطاتي ، مفهوم الزمن في الفكر العربي ، (دبلوم دراسات عليا) كلية الآداب محمد الخامس الرباط 1979- 1980، (مرقونة)ص 6.
137 - رضوان سليم ، نظام الزمن العربي ، ص 41.
138 - هذا الوصف ينطلق من رسم معالم كبرى و يبطن وجود علامات إبداعية باعتبارها مصادر موجهة على مستوى الرصد و الرؤية المنهجية .
139 Abdellah Laroui : esquisses historiques ; centre culturelle arabe ; 2001 ; p8
140 Jaque Berque : l'intérieur du Maghreb XV –XIX siècles éditions Gallimard 1979 ; p 25
141 - عمر بنميرة ، النوازل و المجتمع مساهمة في دراسة البادية بالمغرب الوسيط (ق 9 هـ / 14- 15)(دبلوم دراسات عليا)كلية الآداب محمد الخامس ، الرباط 1988- 1989، ص 5(رسالة مرقونة).

العاشر / السادس عشر الميلادي ، و يضم نوازل البرزلي (ت 840 هـ / 1436م) و نوازل المازوني [142] ، و غالبية النوازل لا تشير إلى عنصري الزمان و المكان ، و يتعذر العثور فيها على اسم المفتي و المستفتي ، و هذا ما قد يفقد النازلة إمكانية تحويلها إلى وثيقة سوسيولوجية و تاريخية قابلة للاستثمار و الاستعمال ما دام تتبع السائل و الاقتراب من فهم نياته و مقاصده أمرا صعبا [143] .

أما على صعيد الجغرافيا الإسلامية و الخاصة بالجناح الغربي ، فقد طبعها الاستنساخ المتوالي و المتكرر في الألفاظ و التراكيب و حتى المشاهد و الصور ، و التصور الخاص بالأقوام خارج دائرة المجال الحضاري الإسلامي ، و ما طبعها من مركزية في ترسيم الوحدات الطبيعية و العناصر البشرية و الخصائص الحضارية و الأحكام المسبقة [144] ؛ حيث أن صاحب الروض استنسخ نزهة الإدريسي و حذا صاحب الاستبصار حذو البكري في إلغاء لمسألة التباين الزمني و العصر الذي ينتمي له كل منهم ، مع استثناء الإضافة التي قدمها كل من الإدريسي و ابن سعيد و ابن حوقل من خلال المزاوجة بين سعة الاطلاع و الاستكشاف و المعاينة .

و سارت نصوص الآداب السلطانية على المنوال نفسه ، و جاءت معطياتها غير زمنية تعلل كل الأوضاع و كل السلط ، لاتوطد أحد و لا تثور على أحد و تخترق الأزمنة جميعها[145] و تسوغ السلطة و الإكراه و القوة بغطاء ديني تحشد له نصوصا من القرآن و السنة و أقوال السلف الصالح ،وتلتقي في روافده حكم الفرس و اليونان ، لتقدم نموذجا واحدا موحدا و رؤية متجانسة للمجال السياسي ، لا تنطوي على أي فارق جوهري أو اختلاف نوعي [146] ، بقدر ما هي نصوص نمطية لا تعلل أحكامها و لا يقوم قولها على برهنة أو تعليل [147] ، فهي بذلك نصوص لا تنمو و لا تغتني و لا تتطور [148] .

غير أن تنويع المصادر و امتحان قولها و سياقاتها ، في أفق الكشف عن " حقيقة " زمانها و خطابها و أشكال الخفي منها ، يتوقف على نوعية التساؤلات الإشكالية التي نروم طرحها ، بغرض معرفة خصائص و سمات المرحلة التاريخية المسماة " تجاوزا " العصر الوسيط .

لا يعد العصر الوسيط باعتباره معلما زمنيا مهما في المجال الحضاري الإسلامي ، وحدة زمنية متكاملة و متجانسة لها قسماتها الخاصة و الموحدة ، بقدر ما هو بناء زمني تشوبه العديد من الوحدات الزمنية التي تضفي عليه سمة التشعب و التعقد [149] ، و تجعل أي خيار زمني محاط بسياج من الشك و مولد لحزمة من

---

142 ـ نفسه ، ص 21، 50 .

143 ـ عبد اللطيف حباشي ، حول صورة الفلاح في الثقافة العربية الإسلامية ، مجلة أمل ، ع 9 ، ص 66

144 ـ عبد الله ابراهيم ، المركزية الإسلامية ، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ، 2001، ص 45.

145 Abdellah Laroui : les origines sociales et culturelles du nationalisme marocains ;centre culturelle arabe ;2001 p 72 -73

146 ـ عز الدين العلام ، السلطة و السياسة في الأدب السلطاني ،افريقيا الشرق 1991، ص 12 - 246.

147 ـ كمال عبد اللطيف ، تشريح أصول الاستبداد ، قراءة في نظام الآداب السلطانية، ط1، دار الطليعة بيروت 1999، ص 30 - 51 .

148 ـ نفسه ، ص 77.

149 ـ المقصود بالوحدات الزمنية المتشعبة هي التي تختلط فيها الحقائق التاريخية و القيم المرتبطة بها ، و أنواع التصنيفات سواء التي تقوم على الجانب الديني أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، فمن البين أن الحقيقة التاريخية مرهونة بالتمييز بين هذه المستويات و فصل و فرز مستويات تجليها التاريخي .

الأسئلة ؛ لذا فالعصر الوسيط في شقه الغربي من العالم الإسلامي تتقاطعه مرحلة التكون و التحول و التحويل ، مع ما يرافق هذه المراحل من انسيابية لا تقول بالقطيعة ؛ فزمن التكون يمتد من ما سمي بالفتوحات الإسلامية و إلى غاية منتصف القرن الخامس الهجري ، توصف هذه المرحلة بالتفاعل مع الوافد الجديد " الدين الإسلامي " ، و أثر هذا التفاعل على مستوى إفراز كيانات سياسية انتظمت في إطار ديني عبر عن المحلية المحدودة [150] ، و أسهم في بروز تحديدات إدارية ـ ترابية مؤطرة بخلفية جغرافية منذ الأدارسة ، حيث عرف المجال التمييز بين عدوة المغرب مقابل عدوة الأندلس [151] ، و تحكمت في هذا المجال كيانات زراعية لها خاصيتها المجالية المحددة [152] ، هيأت هذه المرحلة مدخلا مناسبا للوطنية " الشاملة " و لتجربة العصبيات المؤسسة للدولة المركزية [153] ، و لهوية المجال الذي صادف ظهور الدولة المركزية ، و انتقال البنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية إلى مفهوم الدولة الموحدة ، مما قد يفيد بأن الوقت قد حان لجني ثمرات أربعة قرون من الوجود الإسلامي بالمغرب .

أما مرحلة التكون ؛ فهي التي ستطبعها التجربة المرابطية و الموحدية ، و التي أرست دلالة المجال و مفهومه عبر ما سمي بالمغرب الأقصى منذ منتصف القرن 5 هـ / 11م [154] ، بناء على الممهدات التي شكلت أسس و ثوابت الكيان السياسي و المجتمعي ؛ فدينيا صيغ المجال على مذهب الإمام مالك (التجربة المرابطية) ، و بني المجال السياسي على مقومات الملك السياسي المعروفة ملامحها عند ابن خلدون (الدعوة ـ العصبية ـ الغنيمة) ، على الرغم من الاختلاف البين بين المرجعية المجالية (الاستقرار للمصامدة و الرحل بالنسبة للمرابطين) و المرجعية الدينية (المالكية للمرابطين و التومرتية بالنسبة للموحدين) ، و إن بدا أن الشك يحوم حول التفسير الخلدوني الذي تكاد نظريته تنطبق على المجموعات القبلية الرعوية ـ الرحل ، دون المجموعات المستقرة و هي التي حصل فيه التحول عند الموحدين .

السمة الأخرى المميزة لمرحلة التحول تكمن في الاستقلالية الدينية ، و الاكتفاء بطقوس التبعية الرمزية للمشرق؛ فرغم الاتصال بالمسظهر العباسي من طرف يوسف ابن تاشفين فإن المرابطين لم يرتموا في أحضان التبعية المطلقة ، في وقت عبرت التجربة الموحدية عن طموحات " استراتيجية " كبرى يفسرها من جهة مناهضة الزعامات المشرقية [155] ، و الاكتفاء بتواصل محدود مع المشرق من خلال التعامل مع بعثة صلاح الدين الأيوبي .

---

[150] ـ لمزيد من التوسع عن هذه المرحلة يرجى الاطلاع على محمود اسماعيل ، الخوارج في بلاد المغرب

[151] ـ تاريخ المغرب تحيين و تركيب ، إشراف و تقديم محمد القبلي ، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ، 2011، ص 12 .

[152] ـ محمد القبلي ، حول تاريخ المجتمع المغربي في العصر الوسيط ،منشورات الفنك الدار البيضاء 1998، ص 20.

[153] ـ هاشم العلوي القاسمي ، مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، 1995، ص 260 - 267.

[154] ـ محمد القبلي ، الدولة و الولاية و المجال في المغرب الوسيط ، دار توبقال للنشر 1987، ، ص 75.

[155] ـ محمد القبلي ، مراجعات حول المجتمع و الثقافة بالمغرب الوسيط ، دار توبقال للنشر 1987، ص 13

و تنضاف سمة أخرى لزمن التحول ، و هي ظهور الولاية و الحركة الصوفية كمقوم آخر صاغ جانبا مهما من الحياة السياسية و الاجتماعية و الفكرية ، و أصبح فاعلا في توجيه الحياة السياسية سواء في العهد المرابطي أو الموحدي أو المريني أو السلط التي جاءت بعدهم .

تنتهي تجربة العصبيات مع ما يشوبها من تباين مع المرابطين و الموحدين ، و لا تمتد " إطلاقا " إلى التجربة المرينية منافين بذلك رأي أحد الدارسين [156] الذي حسب أن تجربة العصبيات في التاريخ المغربي مقبولة و صحيحة منهجيا من المرابطين إلى نهاية المرينيين، إذ أن التجربة المرينية تنفلت من عقال التفسير الخلدوني المعروف إلى جانب بني عبد الواد ؛ حيث أنهما افتقرا إلى المثل الأعلى الديني ، ومع ذلك أسسا سلطة سياسية ، فكانت السلطة المرينية عنوانا على التحول من سلطة تؤسس مشروعيتها على رسالة ، إلى سلطة نفعية توزع مجالها بين المسهمين في الغلبة ، و من سلطة تمتلك " عصبيتها " الخاصة و نسيجها السلطوي إلى سلطة مشتتة العصبية فيما سمي بالتوزيع و الإشراك المنفعي ؛ بحيث تم اقتسام المجال في المرحلة الأولى مع منافسيها من عرب المعقل [157] ، وبين أفراد العائلة [158] .

نميز في التحليل الخلدوني بين مستويين ؛ مستوى يحصره في النموذج العصبوي الذي أنتج التجربتين المرابطية و الموحدية و ينطبق عليهما دون المرينية ، و المستوى الثاني من التحليل يخرج النموذج الخلدوني من التفسير المنهجي لسلط ما بعد المرنيين ، و الذي استمد شرعيته من مقومات الجهاد و الشرف و الارتباطات و الولاءات الرمزية [159] ، و هذا ما سيمهد لانتقال المجال الوسيطي من الحكم العصبوي إلى الحكم المرتبط بالشرف و الولاية و الجهاد ، و من ثم فإن قانون العمران الخلدوني بصيغته القسرية ينحصر على المستوى السياسي في المرابطين و الموحدين ، و اللتان استنفذتا طاقة هذا النموذج ، و لا يتجاوز في أفقه هاتين التجربتين ، بالرغم من أنه عاصر التجربة المرينية التي كان تبدل أحوالها خارج منظومة تفكيره على المستوى المنهجي ، بسبب إغفاله الحديث عن ظاهرة الشرف و الولاية [160] ، باعتبارهما آليتين لصياغة الملك المريني و التمهيد للملك السعدي و العلوي فيما بعد .

---

[156] ـ هاشم العلوي القاسمي ، المرجع السابق ، ص 267.

[157] ـ محمد القبلي ، الدولة و الولاية ، ص 52.

[158] ـ حول نماذج اقتسام المجال بين المرينيين في المرحلة الأولى من عمر الحركة ، ينظر ابن أبي زرع ، الأنيس ، ص 291، و الذخيرة ، ص 35، 64، 65 .

[159] ـ يعبر عن هذا الاتجاه كل من :
- محمد جسوس ، أطروحات حول المسألة الاجتماعية ، منشورات الأحداث المغربية ، 2003، ص 174.
- المختار الهراس ، القبيلة و السلطة ، المركز الوطني اتنسيق و تخطيط البحث العلمي و التقني ، ص 12.
- رحمة بورقية ، الدولة و السلطة و المجتمع ، ط1، دار الطليعة بيروت ، 1991، ص 7.
- محمد ضريف ، مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب ، دار افريقيا الشرق ، 1988، ص 32.
- عبد الله حمودي ، الشيخ و المريد ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، ط2 ، دار توبقال ، 2000، ص 80.
- الفقيه الادريسي ، الجباية و المشروعية السياسية ، مجلة أمل ، ع24، 2001، ص 81.

[160] ـ حول بعض مظاهر القصور المنهجي التي طالت المتن الخلدوني يرجى الاطلاع على مقالنا ، المتن الخلدوني بين الاستمرار و التجاوز على الرابط :
www .ebn-khaldoun.com/articles-details.php ؟articles=1965